

الفساد الاقتصادي أبعاده و انعكاساته على النمو

د/ حساني رقية

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية

وعلوم التسيير - جامعة بسكرة -

Résumé :

Au fil du temps, le phénomène de la corruption ne cesse de prendre de l'ampleur sur le plan international . Il inquiète les pays développés au même pied d'égalité que les pays en voie de développement . ce phénomène se présente sous ses différents aspects économique et financière, les plus connus sont ceux relatifs au blanchiment d'argents, au trafic d'armes, au commerce illicite, au pratiques corruptionnelles, à la fraude fiscale ainsi qu'à toutes les activités suspectes.

De ce fait, une conscience collective de tous les gouvernements s'est révélée pour faire face à ce fléau qui menace leurs économies et agit sur leur légitimité politiques, par conséquent, peut conduire à une diminution de part des investissements réalisés et aux opportunités de croissance et de développement économique.

المخلص:

تحول الفساد على مدار السنوات القليلة الماضية من قضية و انشغال عل على مستوى الاقتصاديات الوطنية إلى هاجس عالمي , فلم يعد قاصرا على الدول التي توصف بالمختلفة بل أصبح ظاهرة عالمية تؤثر على البلدان النامية و المتقدمة على حد سواء.

تبرز هذه الظاهرة في شقها الاقتصادي في عدة أشكال منها غسيل الأموال, وتجارة الأسلحة بالإضافة إلى الرشاوى, والتهرب الضريبي, وسوء استخدام المناصب وغيرها من الأشكال والأنشطة المشبوهة وغير الشرعية.

ويشهد العالم تجندا عاما تجاه هذه الظاهرة لما لها من انعكاسات سلبية على اقتصاديات البلدان التي تعاني منها حيث تقوض المشروعات السياسية تشوه التجارة والاستثمار الدوليين مما يقلل فرص النمو والتنمية على حد سواء.

المقدمة:

بنهاية النظام العالمي القديم و بزوغ النظام الجديد في مطلع التسعينيات تبلورت ظاهرة الفساد كظاهرة مؤسسية عامة يتم نفيها قانونيا و أخلاقيا, و يرى الباحثون والمختصون في هذا المجال أن السنوات الأخيرة شهدت اتساعا لهذه الظاهرة مما جعلها في قلب الاهتمامات السياسية أكثر من أي وقت مضى و تفاقمت هذه الظاهرة بعدما شمل اتساعها حتى الديمقراطيات الغربية التي كانت تروج دائما لوجود هذا الفساد في المجتمعات المتخلفة التي تفتقد لسلطة القانون و للمعايير الثقافية و المسائلة السياسية والشعبية.

و سنحاول من خلال هذه المقالة تقديم عرض عن تفشي ظاهرة الفساد إقليميا وعالميا و إظهار مختلف الأشكال التي يتخذها الفساد في الاقتصاديات الوطنية و الدولية, كما سنتعرض في النهاية إلى مسببات الفساد و كذا آثاره الوخيمة على جميع مناحي الحياة الاقتصادية في أي بلد ينخره هذا الداء, .

1- تعريف الفساد:

تبدأ التحديات التي تواجه محلي الفساد بالكيفية التي يعرفونه بها, و يكمن المشكل في اختلاف الرؤى و التركيز على عنصر, أو نوع على حساب الشمولية في التعريف. و يعرف الفساد من طرف منظمة الشفافية الدولية (TI) و هي اكبر منظمة غير حكومية في العالم , على أنه " سوء استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية"¹, و تتفق " جين أليس " الخبيرة الدولية في مجال مكافحة الفساد مع هذا التعريف حيث تصف الفساد بدورها بأنه " إساءة استخدام السلطة لتحقيق مزايا خاصة "², نفس المفهوم يتبناه Johnston حيث يعرفه على انه " إساءة استخدام الأدوار (تقصيد الوظائف) العامة أو الموارد العامة بغرض المنفعة الخاصة "³, غير انه لا يمكن قصر الفساد على القطاع العام فقط كما جاء في التعريف الأخير لان الفساد يمس القطاع العام و الخاص على حد سواء, و هو ما أوضحته آخر دراسة لمنظمة الشفافية الدولية, و التي صدرت سنة 2009 في شكل سبر آراء شمل عدد كبير من الدول المتقدمة و النامية, اظهر أن 54 % من المستجوبين يقرون فكرة لجوء القطاع الخاص إلى الفساد بأشكاله للتأثير في السياسات و القوانين⁴.

كما يمكن تعريف الفساد بصورة مفصلة أكثر على انه " عمل منافي للقوانين و الأخلاق, يتم بواسطة شخص عند تقاضيه أو الحصول على وعد بتقاضيه أموال داخل أو خارج نطاق القنوات الشرعية بغرض انتفاع الشخص مقابل تقديم تسهيلات سرية ذات صلة بالموقع الإداري لهذا الشخص لعملاء خارجيين"⁵.

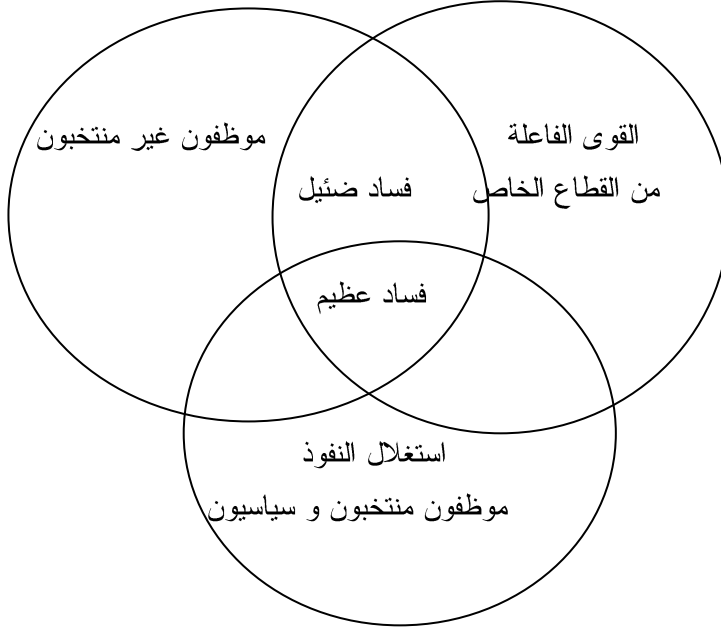
نلاحظ أن هذه التعاريف بصورة عامة تركز على الهدف من الفساد و هو تحقيق المصلحة الخاصة من خلال استغلال إحدى الوسيلتين إما السلطة أو الوظيفة التي يشغلها القائم بعملية الفساد , كما نلاحظ أن التعاريف السابقة لا تبرز الأثر الذي يمكن أن ينجر عن عملية الفساد, و عليه يمكن أن نحاول صياغة تعريف جامع للعناصر السابقة حيث يمكن القول بأن " الفساد هو سوء استخدام السلطة أو الوظيفة (العامة أو الخاصة) بغرض تحقيق مصلحة خاصة مادية أو غير مادية , غير مشروعة على حساب المصلحة العامة, تؤدي إلى الأضرار بالأفراد و الاقتصاد الوطني في جانب من جوانبه "

2- أنواع الفساد :

يمكن تصنيف الفساد من خلال ثلاث معايير أساسية هي :

أ - حسب مجالاته : و يشمل كلا من الفساد السياسي و يقصد به استغلال أصحاب المناصب السياسية للسلطة المخولة لهم للاكتساب غير المشروع, فساد السوق نقصد به كل الممارسات غير القانونية و غير الأخلاقية التي تمارس في السوق من أجل زيادة المكاسب على حساب الغير و المصلحة العامة, و الفساد البيروقراطي أو الإداري الذي يمارسه أصحاب الوظائف, و غيرها من الأنواع.

ب- حسب حجمه : يوجد هناك درجات مختلفة من الفساد فهناك الفساد الكبير أو الأعظم, و الفساد الضئيل...الخ, و يختلف حجم الفساد تبعاً للقوى المتفاعلة التي ينتج عنها , وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:



الشكل رقم (01) : أنواع الفساد

المصدر : جاك بيردن, الفساد و الاقتصاد العالمي, الطبعة الأولى, مركز الأهرام للترجمة و النشر, مصر, 2000, ص 241.

ج- حسب درجته : هنا نصنف ثلاثة أنواع للفساد هي⁶:

- الفساد العرضي : هو المؤقت غير المنتظم, و الذي يحدث أحيانا من طرف أصحاب السلطة أو الوظيفة و ليس بشكل دائم.
 - الفساد المؤسسي : نقصد به تفشي الفساد في قطاع بعينه أو وزارة أو مؤسسة بعينها, فهو قاصر عليها و ليس ظاهرة في الاقتصاد و الدولة ككل.
 - الفساد المنتظم : هنا يأخذ الفساد شكل ظاهرة تمس المجتمع ككل, بكل طبقاته وقطاعاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية, وهو اخطر أنواع الفساد على الإطلاق.
- أما عن العوامل التي تحدد مدى حدوث الفساد (أو درجته) فيمكن أن نوجزها في المعادلة التي صاغها " روبرت كلينجار " للمكونات الأساسية للفساد كما يلي⁷:

الفساد = احتكار + استنساب + عدم خضوع للمساءلة

و يقصد بالاستتساب حرية تقرير من يستحق تلك الخدمة (اختيار من يتم معه التعامل والتعاقد)، و قد طورت منظمة الشفافية الدولية هذه الصيغة بحيث أضافت لها كلا من " النزاهة " و " الشفافية "، حيث أصبحت⁸ :

الفساد = احتكار + استتساب + عدم خضوع للمساءلة - نزاهة - شفافية

أما قلة المساءلة، و التي تأتي من عدم وجود سياسات منظمة و ضابطة للتصرفات المالية، ثم عدم كفاية و ضعف أجهزة الرقابة، و أخيرا عدم توفر المعلومات (نقص الشفافية) عن الأداء بما يمكن من خلالها التعرف على حالات الفساد عند حدوثها⁹. هنالك أيضا أسباب خارجية للفساد تصنفه في خانة الفساد المستورد و الذي يأتي مع التجارة الخارجية، و الاستثمار الأجنبي و المساعدات الخارجية، " فكما جاء في تقرير منظمة الشفافية الدولية فان كثيرا من الرشاوي في العالم الثالث تدفعها جهات في العالم الأول لتسهيل أمورها¹⁰.

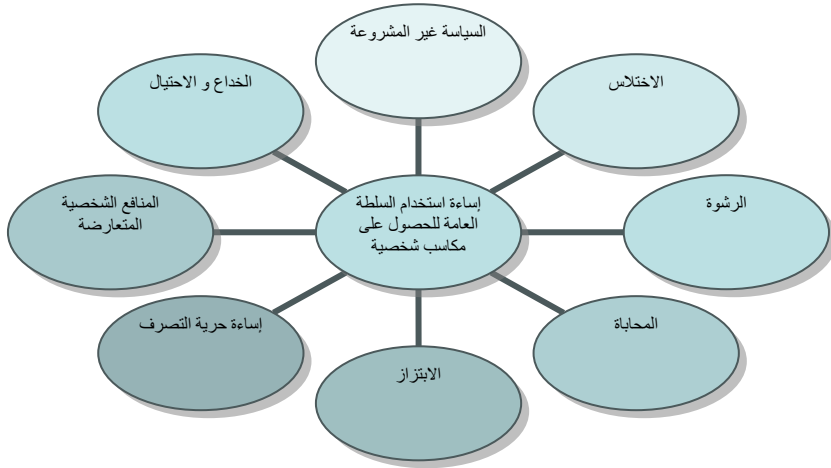
3- أشكال الفساد الاقتصادي

يتجلى الفساد الاقتصادي في عدة صور و على رأسها نجد الأشكال الشائعة التالية :

3-1- سوء استغلال المناصب :

و يقصد به استغلال السلطة المخولة للشخص بموجب منصبه لتحقيق مكاسب شخصية، و ذلك باستخدام أساليب مختلفة، و يتجلى سوء استغلال السلطة في أن هناك مسؤولون يلتفون على الضوابط و القوانين و يقتصر همهم على تأمين مصالحهم الشخصية، ففي إيران على سبيل المثال و في تصريح للسيد عباس صفائي أمين عام جمعية الدفاع عن حرية الصحافة قال " أن ما نسبته 34% من مسؤولي الدوائر الحكومية في إيران لديهم ارتباطات مالية و اقتصادية غير قانونية"¹¹.

و قد لخصت دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP أهم هذه الأساليب كما يلي :



الشكل (02) : أساليب إساءة استغلال المنصب

المصدر : يحي غني التجار, الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي, المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد و حماية المال العام, اليمن, 2010 01/30, www.nscoyemen.com

3-2- غسيل الأموال: يتصدر غسيل الأموال قائمة جرائم الفساد و يقصد به " إدخال أو تحويل أو التعامل مع الأموال ناتجة عن عمليات مشبوهة المصدر أو غير مشروعة في مؤسسة مصرفية أو مالية بهدف إخفاء أو طمس المصدر الحقيقي لتلك الأموال لإكسابها صفة شرعية"¹², كما يقصد بهذا المصطلح " تملك الأموال غير المشروعة أو حيازتها أو استخدامها أو توظيفها بأي وسيلة من الوسائل لشراء أموال منقولة أو غير منقولة للقيام بعمليات مالية"¹³, و تشهد ظاهرة غسيل الأموال هذه تنامياً كبيراً جداً في مجال تجارة المخدرات وحدها, يقدر الخبراء نشاط الاتجار بما قيمته 400 مليار دولار سنوياً, أي ما يعادل كل ناتج النفط العالمي, و تقدره الأمم المتحدة بما لا يقل عن 9% من حجم التجارة الدولية¹⁴.

و يوضح الجدول الموالي إحصائيات لحجم الأموال المغسولة سنوياً في بعض البلدان عبر القطاع المصرفي.

الجدول (01) : حجم الأموال المغسول في بعض بلدان العالم

اسم الدولة	المبلغ مليار دولار
سويسرا	345
منطقة الكاريبي	342
لوكسنبورغ	327
أمريكا	300
جزر البهاما	155
المجموع	1469

المصدر: زهير سعيد الربيعي, غسيل الأموال, مكتبة الفلاح, الإمارات العربية المتحدة, 2005, ص 159.

أولا : مراحل و طرق غسيل الأموال :

تتضمن حسب الخبير القانوني الدولي "جوهن ماك دويل" 03 مراحل أساسية هي¹⁵ :

- مرحلة الوضع و الإحلال : حيث يتم وضع أصول مالية غير قانونية في مؤسسات مالية عن طريق إرسالها بالطرق العادية أو الإلكترونية,
- مرحلة التغطية: و هي طمس آثار عالم الأموال المشبوه الذي قدمت منه عبر تغطيتها بطبقة من التداولات المالية,
- مرحلة التكامل و الدمج : و ذلك بإدماج الأموال الشرعية بالأموال غير الشرعية في الاقتصاد.

ثانيا : مصادر الأموال القذرة المغسولة :

تأتي الأموال القذرة من مصادر مختلفة كلها غير مشروعة, و هي كثيرة جدا أهمها :
 أ- الاتجار في المخدرات : تحتل الأموال الناشئة عن تجارة المخدرات صدارة قائمة الأموال القذرة التي يتم غسلها, و يشهد هذا النشاط نموا متزايدا رغم الجهود الكثيرة المبذولة من اجل مكافحته. و قد قدر حجم هذه الأموال حسب الأمم المتحدة سنة 1990 بنحو 500 مليار دولار, لتقفز إلى 750 مليار دولار سنة 1996, و هي في تصاعد مستمر¹⁶.

ب - الاتجار غير المشروع في الأسلحة : و يقصد بها تجارة السلاح الخارجة عن الإطارات القانونية المحلية و الدولية، حيث تنتقل شركات السلاح رشاًوى من اجل بيع الأسلحة لأطراف غير رسمية.

و تكشف ورقة صادرة عن صندوق النقد الدولي في فبراير 2002 بعنوان " الإنفاق العسكري و الفساد" ، و هي دراسة أجريت على 120 دولة في الفترة ما بين 1998-1985 ، أن الفساد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بزيادة الأنفاق العسكري، و تؤكد ذات الورقة انه في أنه إضافة إلى الاستنتاج السابق فان الفساد يرتبط أيضاً بهبوط الناتج القومي للدول محل الدراسة¹⁷.

ج- الاتجار في البشر : و يشمل هذا المصدر نشاط عصابات الجريمة المنظمة التي تتاجر في الإنسان و أعضائه، كالماتجرة بالنساء عن طريق بيوت الدعارة و الملاهي الليلية و أندية القمار، و كلها تقريباً ممولة عن طريق أموال المخدرات، كما تشمل المتاجرة بأطفال الأسر الفقيرة عن طريق بيعهم للأثرياء أو تجنيدهم في عصاباتهم، و تشمل أيضاً المتاجرة بأعضاء الإنسان، بالإضافة إلى الرقيق الأبيض و هم المهاجرون غير الشرعيين الذين يتم استغلالهم مقابل تأمين الحماية لهم من سلطات بلدان الهجرة غير الشرعية، " و يحتل الاتجار بالبشر من حيث حجمه المرتبة الثانية بعد تجارة المخدرات و يحقق رقم أعمال سنوي في حدود 28 مليار سنوياً"¹⁸.

د- الاتجار بالوظيفة العامة : و قد تطرقنا إليها و إلى أساليبها سابقاً.

هـ- الإرهاب : رغم التأويلات المختلفة التي تدخل تحت هذه التسمية، و الخلط الكبير بينها و بين كلمات النضال و الجهاد، إلا أن هناك أعمالاً لا يمكن مهما كانت أهدافها و دوافعها إلا أنها تعتبر إرهاباً، كاحتجاز الرهائن و طلب الفدية، و اختطاف الطائرات، و تفجير الأماكن التي يتجمع فيها المدنيون الأبرياء.

3-3- التهرب الضريبي : تعد الضرائب مصدراً مهما لإيرادات الدولة، غير أن ظاهرة التهرب الضريبي قد قللت حجم الدور الذي يلعبه هذا المصدر في تغطية النفقات العامة نتيجة للفرق الكبير بين قيمة الضرائب المفروضة و الجباية الضريبية، و يقصد بالتهرب الضريبي التخلص بإحدى الوسائل المختلفة من الالتزام بدفعها، و ينقسم التهرب الضريبي إلى قسمين هما¹⁹ :

أ - التهرب المشروع أو التجنب Tax avoidance : و هي استفادة الأفراد من الثغرات في قانون للضريبة للتخلص من الالتزام بدفعها.

ب -التهرب غير المشروع Tax evasion : و هو الذي يتضمن مخالفة قوانين الضرائب باستخدام كل طرق الغش المالي للتخلص من دفع الضريبة، و يتخذ التهرب الضريبي غير المشروع عدة أشكال منها²⁰:

- كتمان النشاط كلياً بحيث لا يصل عنه أي معلومات موثقة إلى الدوائر المالية وبالتالي لا يدفع أية ضرائب على الإطلاق،
- إخفاء كل ما هو ممكن من رقم الأعمال في جميع بيانات مكلفي ضرائب الأرباح الحقيقية، و هذا يحدث خاصة في النشاطات الداخلية التي لا تتدخل الدولة في كطرف، و لا تمر هذه النشاطات على أية دائرة حكومية لأي سبب كان،
- تضخيم النفقات و التكاليف و ذلك بقصد تقليص الأرباح الظاهرة و بقصد تعويض أجور العمال غير المصرح بهم و يلجأ إلى هذه الطريقة عادة المكلفون بضرائب عقود تنفيذ أعمال حكومية حيث تتوفر فيها الحقيقة لدى الدوائر المالية،
- تخفيض سعر بيع السلع و الخدمات ما أمكن بقصد تخفيض الإيرادات، و يسهل ذلك سهولة تزوير الفواتير،
- تنظيم رخص استيراد بأسماء أشخاص لا علاقة لهم بالتجارة و ذلك بقصد الاستفادة من معدلات منفضة للضرائب (حسب الفئات الضريبية).

و قد أصبح التهرب الضريبي ظاهرة في كثير من دول العالم خاصة النامية منها، ففي لبنان على سبيل المثال بلغت نسبة المتهربين من الضرائب 70 % من إجمالي المكلفين، و في الجزائر أظهرت دراسة ما بين عمي 1996-2000 أن قيمة التهرب الضريبي بلغت 100 مليار دج أو ما يزيد عن مليون دولار، و لا تقتصر هذه الظاهرة على الدول النامية فقط ففي الو.م.أ تبلغ نسبة التهرب الضريبي 10 % من الناتج القومي، وفي الاتحاد الأوروبي 17 %²¹.

أما عن علاقة التهرب الضريبي بالفساد فنجد أنها مزدوجة، طرفها الأول هو المتهرب من دفع الضريبة و ثانيهما هم الموظفون في مصالح الضرائب الذين يساعدون المتهربين، إما في تقدير قيمة الضرائب في حد ذاتها، أو تغطية عملية التهرب و يكون ذلك طبعا في مقابل عوائد مالية تعود عليهم مما يعزز بيئة الفساد الإداري .

3-4- التهرب الجمركي : و هو أيضا وجه آخر من أوجه التهرب من دفع الضرائب لكنها خاصة بالعاملين في الاستيراد و التصدير.

4- أسباب الفساد الاقتصادي

يمكن إجمال أسباب الفساد بشكل عام في النقاط التالية :

1. تدخل الدولة المفرط: لأن التدخل لا ينجم عنه سوى نمو البيروقراطية و الأسواق الموازية²²,
2. ضعف الوازع الأخلاقي العام : و تراجع شرعية الدولة كتجسيد للمصلحة العامة , وذوبان القيم الجماعية في البحث عن الفائدة و المصالح الأنانية و الخاصة²³,
3. قصور الجانب التشريعي و القانوني: و يبقى هذا الجانب سيد الموقف في الدول التي تعاني من تفشي ظاهرة الفساد في مؤسساتها, و تبقى بعض جماعات الضغط في دوائر السلطة تتصدى لأية محاولة لتطبيق مبدأ " من أين لك هذا" لحماية الذين اغتتوا بطريقة غير شرعية و إبقائهم بعيدا عن قبضة العدالة يحتمون بجملة من القوانين " على المقاس" و تصبح على أثرها الظروف مشجعة لأمثال هؤلاء للاكتساب و لو على حساب مقدرات بلدانهم²⁴ ,
4. نظام الأجور في القطاع العام : يمكن اعتبار الأجور المنخفضة في القطاع العام مقارنة مع مثيلاتها في القطاع الخاص مصدرا محتملا للفساد أي " أنه عندما تدفع للموظفين العموميين أجورا غير كافية للوفاء باحتياجاتهم فقد يضطرون إلى استخدام مناصبهم لجمع الرشاوى"²⁵,
5. السياسة التجارية: تؤدي القيود المفروضة على الواردات بغرض حماية الصناعات الناشئة و زيادة إيرادات الدولة, إلى جعل تراخيص الاستيراد بالغة القيمة و قد يكون المستوردون حينئذ مستعدين لرشوة المسؤولين عليها من أجل الحصول عليها²⁶,
6. في بعض البلدان, الأفريقية منها على وجه الخصوص, لا يعد الفساد مجرد ظاهرة غير عادية ناتجة عن سلوك غير مستقيم, بل صار مؤسسا و يلعب وظيفة هامة داخل البناء الاقتصادي و السياسي, فقد أصبح في هذه الدول توجها سلطويا مقصودا يهدف إلى تحويل الامتعاض الطائفي السياسي المتنامي إلى مجرد امتعاض اقتصادي فحسب²⁷.

5- مؤشرات الفساد عبر العالم :

يتم عادة استقاء معلومات عن ظاهرة الفساد و مدى انتشارها في مختلف دول العالم من منظمة الشفافية الدولية، و هي منظمة غير دولية عرف مؤسسوها دورها كعامل محفز لخلق مناخ قادر على جعل التعاون الشفاف ممكناً على أرض الواقع فواجب منظمنا لا يكمن في البحث عن مذنبين، بل في خلق وعي عالمي بحجم الأضرار التي تبلغ قيمتها البلايين والناجمة عن تأخر عملية التطور في المجال التعليمي وفي مجال البنية التحتية للدول النامية²⁸. يقوم النشاط الرئيسي للمنظمة على الإصدار السنوي لمؤشر إدراك الفساد و الذي بدأت بنشره للمرة الأولى عام 1995 والذي يقيم ويرتب الدول طبقاً لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين في الدولة، وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد تم جمعها عن طريق استقصاءات متخصصة قامت بها مؤسسات مختلفة ومستقلة وحسنة السمعة. ويدرج مؤشر مدركات الفساد الدول مرتبة على مقياس من صفر (فاسد جداً) إلى عشرة (نظيف جداً). شمل تقرير المنظمة لعام 2000، 90 دولة و قد أوضح التقرير الذي كان تحت عنوان " دليل الانطباعات عن الفساد لعام 2000 " أن الفساد ما يزال يتفشى في عشرات الدول مضيفاً أن العوامل التي تحول دون تطبيق السياسات الحكومية لمحاربة الفساد ، هي غياب حكم القانون ، و عدم وجود الإعلام الحر، و القضاء المستقل²⁹، و حسب نفس التقرير تحتل فنلندا المرتبة الأولى في الدول الأقل فساداً تليها الدانمارك و نيوزيلندا ، أما من بين الدول السبع الصناعية الكبرى فتأتي كندا في المرتبة الأولى الأقل فساداً ،، فيما يخص الدول العربية جاءت تونس المرتبة (33) و المغرب المرتبة (38) و الأردن المرتبة (40) و مصر (62) و تعد الأكثر فساداً بين الدول العربية حيث لم يرد ذكر لدول عربية أخرى³⁰.

وأدرج مؤشر مدركات الفساد لعامي 2008 و 2009 180 بلداً، حلت الدانمارك في المرتبة الأولى للعام الثاني على التوالي كأقل دولة فساداً في قطاعيها العام والخاص بدرجة (3،9 من 10)، في حين تراجعت فنلندا 4 مراتب إلى المركز الخامس بعد أن احتلت المرتبة الأولى في عام 2007 بالتوازي مع الدانمارك. وقد شاركت هذه الأخيرة نيوزيلندا والسويد بالمرتبة الأولى على مؤشر عام 2008، لتحل سنغافورة في المرتبة الرابعة وبعدها أنت فنلندا وسويسرا وأيسلندا وهولندا وأستراليا وكندا.

وجاء في التقرير التقرير، الذي يتناول الفساد في القطاع الخاص، أن الكامبيرون وليبيريا وسيراليون وأوغندا يأتون على رأس الدول التي تعاني من الفساد، وتليها أرمينيا وبوليفيا وغانا والعراق، أما باقي الدول العربية فكانت وضعيتها كما يلي:

الجدول (02) : مؤشر الفساد للمنطقة العربية 2008-2009

الترتيب الإقليمي 2008	الترتيب الدولي 2008	مؤشر 2008	الترتيب الإقليمي 2009	الترتيب الدولي 2009	مؤشر 2009	الدولة
1	28	6.5	1	22	7.0	قطر
2	35	5.9	2	30	6.5	الإمارات العربية
3	41	5.5	3	39	5.5	عمان
4	43	5.4	4	46	5.1	البحرين
5	47	5.1	5	49	5.0	الأردن
8	80	3.5	6	63	4.3	السعودية
6	62	4.4	7	65	4.2	تونس
7	65	4.3	8	66	4.1	الكويت
8	80	3.5	9	89	3.3	المغرب
10	92	3.2	10	111	2.8	الجزائر

Source : www.araparcnetwork.org/

6- آثار الفساد على الاقتصاديات الوطنية :

ينجم عن ظاهرة الفساد الاقتصادي آثار سلبية على اقتصاديات الوطنية منها :

أ- الآثار الناجمة عن الفساد بصورة عامة :

1. يؤدي انتشار الفساد الاقتصادي إلى النمو المتباطئ للاقتصاد، حيث تشير البحوث المقارنة فيما بين البلدان إلى التناسب العكسي بين مستوى الفساد و النمو الاقتصادي،
2. يعد انتشار الفساد من العوامل المعيقة و الطاردة للاستثمارات الأجنبية حيث عادة ما يوصى بتجنب الاستثمار في بلدان معينة نتيجة للأوضاع و المستويات العالية من الفساد الاقتصادي التي تسجلها،

3. يعمل الفساد الاقتصادي على استقطاع جزء من الدخل القومي و نزييف للاقتصاد الوطني لصالح الاقتصاديات الخارجية،
4. يميل الفساد إلى تشويه تخصيص المنافع الاقتصادية فييدي الذين يملكون (عن طريق الرشاوى) على الذين لا يملكون ، و يفضي إلى توزيع اقل إنصافا للدخل،
5. يؤثر الفساد بشكل كبير على كفاءة أنشطة لدولة و إنصافها و شرعيتها، حيث تؤدي إلى إجراء تعاقبات غير كفؤة.

ب- الآثار الناجمة عن غسيل الأموال :

و يمكن حصر اكبر الأضرار الناجمة عنها في النقاط التالية ³¹ :

1. خطورتها على الأسواق الناشئة التي تدخل من خلالها ذلك أن الاقتصاديات الكبرى في الدول المتقدمة تميل إلى تحجيم التعامل مع هذه الاقتصاديات الناشئة عند اكتشافها لوجود هذا الداء فيها،
2. تمثل خطورة كبيرة على شركات القطاع الخاص الصغرى ذلك أنها تتبع بأقل مما تكلف بما أنها مجرد واجهات لغسيل الأموال مما يمثل ضربة قاضية لمثيلاتها القانونية،
3. يعد غسيل الأموال مدمرا لتكامل الأسواق المالية و يخلق لدى المؤسسات المالية مشاكل في السيولة و يؤدي إلى الإفلاس،
4. زيادة السيولة المحلية بشكل لا يتناسب مع الزيادة في إنتاج السلع و الخدمات (خطر التضخم)³².

5. الإضرار بأسعار صرف العملة الوطنية و إضعاف قوتها الشرائية، و السيطرة على السوق بواسطة فئة قليلة من أصحاب المشروعات الوهمية، و التأثير على ميزان المدفوعات و الميزان التجاري للدولة.

ج- الآثار الناجمة عن التهرب الضريبي :

1. يؤدي التهرب الضريبي إلى معاناة خزانة الدولة من نقص في الإيرادات العامة عن مجمل النفقات العامة،
2. اضطرار الدولة إلى سد العجز الناتج عن التهرب الضريبي باللجوء إلى القروض الداخلية أو الخارجية، و هو ما يوقها في مأزق خدمة المديونية،

3. ينجر عن التهرب الضريبي كوجه من أوجه الفساد تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي الذي يعمل خارج القانون و خارج سيطرة الضريبة و ما ينجر عنه من مساوئ على الاقتصاد الرسمي للدولة.

7- نتائج و توصيات :

يمكن أن نخلص مما سبق أن أسباب نفشي ظاهرة الفساد بصورة أساسية هي غياب حكم القانون و القضاء المستقل, عدم وجود الإعلام الحر, و أخيرا الحالة الاقتصادية لأفراد المجتمع و الوازع الأخلاقي لديهم , و عليه فمحاربة الفساد ستتطلب من معالجة المناحي السابقة بدءا بالوقاية ثم العقوبة , انتهاء بالعلاج, و يمكن في هذا السياق أن نقترح جملة من التدابير في هذا المجال, هي :

1. تسهيل سبل وصول أفراد المجتمع إلي متخذين القرارات لعرض آرائهم والتقليل من السلطات التقديرية المتاحة لصناع القرار .
2. جعل الدور الأساسي للحكومة هو وضع التشريعات ومراقبة الحالة الاقتصادية والتدخل لضبطها وليس منافسة المواطنين والقطاع الخاص .
3. تحسين وضعية موظفي القطاع العام بالدولة وتحسين نظم الأجر والتأمين والمعاشات
4. العمل على أن يكون الاختيار في تولى المناصب والترقيات على أساس الجدارة
5. تعبئة الرأي العام ضد الفساد بحيث يتولد لدى أفراد المجتمع حس لمحاربهته
6. تفعيل دور الصحافة في كشف الفساد على أن تلتزم هذه الأخيرة بنشر المعلومات الصحيحة والمؤكدة ومحاسبتها إذ لم تلتزم بذلك.

الهوامش:

- ¹ منظمة الشفافية الدولية www.transparencyinternational.de
- ² خالد محمود، النظام العالمي الجديد شهد ميلاد مؤسسة الرشوة، مجلة الملف السياسي، العدد 638، 2003/10/8
- ³ عبد الله بن حاسن الجابري، الفساد الاقتصادي - أنواعه - أسبابه و آثاره، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، العربية السعودية، ص 05.
- ⁴ Transparency international, the global coalition against corruption, Baromètre mondial de la corruption 2009, pp 15-16.
- ⁵ محمد احمد الشحاتي، ظاهرة الفساد الاقتصادي في الاقتصاديات العربية، موقع إلكتروني.
- ⁶ عبد الله بن حاسن الجابري، مرجع سابق، ص 09.
- ⁷ جاك بيردن، الفساد والاقتصاد العالمي، ترجمة محمد جما إمام، ط 1 ، مركز الأهرام للترجمة و النشر، مصر، 2000، ص 244.
- ⁸ يحي غني التجار، الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي، المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد و حماية المال العام، اليمن، 2010 01/30، www.nscoyemen.com
- ⁹ محمد عبد الحليم عمر، الإجراءات العملية الإسلامية لعلاج الفساد الاقتصادي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، مصر، العدد 279، أوت 2004، ص 12.
- ¹⁰ نفس المرجع، ص 13.
- ¹¹ شبكة النبا المعلوماتية www.annabaa.org
- ¹² الهادي صالح محمد، محمد صديق حسن، الإدارة العامة للرقابة منشور الرقابة الوقائية رقم 4، منشورات بنك السودان، السودان، 2002/05/20 .
- ¹³ نفس المرجع.
- ¹⁴ جاسم منصور، غسل الأموال، نشرة التجارة و التنمية، العدد 30، 2003/3/9
- ¹⁵ نفس المرجع.
- ¹⁶ احمد بن محمد العمري، جريمة غسل الأموال، نظرة دولية لجوانبها الاجتماعية و النظامية والاقتصادية، مكتبة العبيكات، الرياض، العربية السعودية، 2000، ص ص 22-23.
- ¹⁷ خالد محمود ، مرجع سابق.
- ¹⁸ www.masrawy.com .
- ¹⁹ عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1982، ص 223.
- ²⁰ سمير سعيفان، التهرب و التهريب..مقاربة صريحة رؤيا في الإصلاح الضريبي و الجمركي في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا..
- ²¹ يحي غني التجار، مرجع سابق.
- ²² طلال عتريسي، العولمة و الأخلاق أي رهان مستقبلي، أستاذ علم الاجتماع، الجامعة اللبنانية، موقع إلكتروني.

- ²³ نفس المرجع
- ²⁴ ع. داود، منظمة الشفافية الدولية و مؤشر الفساد، جريدة اليوم، الجزائر، 2000/11/17
- ²⁵ داني رودرك، الفساد و الاقتصاد العالمي، مركز الأهرام للترجمة و النشر، مصر، 2000، ص 154
- ²⁶ باولو ماورو، الفساد و الاقتصاد العالمي، مركز الأهرام للترجمة و النشر، مصر، 2000، ص 160
- ²⁷ عبد العظيم محمود حنفي، الجانب الاقتصادي للتحوّل الديمقراطي في إفريقيا، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، مصر، www.ahram.org.eg/
- ²⁸ موقع العالم الدبلوماسي www.modiploar.com
- ²⁹ موسى على، منظمة الشفافية الدولية: إسرائيل الأكثر فسادا، إسلام اون لاين. نت، 2000/11/16
- ³⁰ نفس المرجع
- ³¹ خالد محمود، مرجع سابق.
- ³² خديجة احمد الهيصمي، مرجع سابق.